

معلومات تطبيق القيمة العادلة وانعكاساتها المتوقعة على دخل الشركات في ضوء تبني المملكة العربية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية - دراسة ميدانية

د. أحمد حامد محمود عبدالحليم
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة بنها
drahmedhamed@yahoo.com

د. عادل حسن النصيرات
أستاذ مساعد
قسم الادارة - شعبة المحاسبة - كلية الشريعة
والدراسات الاسلامية بالاحساء
جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية
adelhsn@gmail.com

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات تطبيق مفهوم القيمة العادلة والكشف عن اثار تطبيق مفهوم القيمة العادلة المتوقعة على دخل الشركات بعد اتخاذ قرار تبني معايير المحاسبة الدولية في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق ذلك أعد الباحثان استبانة تضمنت (٣٠) فقرة موزعة على متغيرين مستقلين بالإضافة إلى قياس درجة التأثير. واعتمدت الدراسة على كل من الأساليب الإحصائية الوصفية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكذلك أساليب الإحصاء التحليلي $T - \text{Test}$ - one Sample. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك معوقات متوقعة لاستخدام مفهوم القيمة العادلة في القياس المحاسبي منها صعوبة قياس القيمة العادلة لكثير من الموجودات المالية والاستثمارات العقارية بسبب عدم توافر السوق النشط من ناحية وتعقد بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بها وصعوبة فهمها وتطبيقها من ناحية أخرى، وتحيز القياس المحاسبي في ظل تطبيق مقاييس القيمة العادلة بسبب تزايد الاعتماد على التقديرات الذاتية لإدارة الشركات من ناحية، وعدم توافر أدلة إثبات موضوعية تؤكد صحة هذه التقديرات من ناحية أخرى، والحاجة إلى بذل جهود غير عادية وتحمل تكاليف وأعباء إضافية غير منتجة للتوصل إلى مقاييس حقيقية للقيمة العادلة للبنود محل التقييم، خاصة إذا ما تم الاستعانة بمستشارين أو خبراء خارجيين لتقدير القيمة العادلة، مما قد يؤدي إلى زيادة التكلفة عن المنفعة. واختتمت الدراسة ببعض التوصيات، حيث يوصي الباحثان بأنه علي الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أن تراجع متطلبات القيمة العادلة وآثارها علي ضوء الإمكانيات والعوامل المتاحة لها لتقدير القيمة العادلة بالدقة المطلوبة، وضرورة إدخال معايير محاسبة القيمة العادلة في خطط المناهج الدراسية بالجامعات السعودية، مع ضرورة عقد دورات وورش عمل بالاستعانة بمزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة لشرح الجوانب التطبيقية لهذا المفهوم وأثره في البيئة السعودية، وضرورة قيام الهيئة

السعودية للمحاسبين القانونيين بعقد دورات للمحاسبين والمراجعين الممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة حول الجوانب التطبيقية لمعايير القيمة العادلة ، وذلك لزيادة الوعي لمعدي ومراجعي التقارير المالية في الشركات المدرجة في البورصة السعودية.
الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة، مداخل قياس القيمة العادلة، معوقات تطبيق القيمة العادلة، آثار تطبيق القيمة العادلة.

١ - المبحث الأول: الإطار العام للبحث

١/١ - المقدمة: يتحدد الهدف العام للقوائم المالية من خلال الهدف العام للمحاسبة وذلك بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة والمفيدة للعديد من الجهات التي لها علاقة (مباشرة أو غير مباشرة) بالشركة بهدف اتخاذ القرارات المختلفة. وتزايد أهمية التقارير المالية في ظل عولمة الاسواق المالية وانتشار الشركات الدولية والتي تزايد معها فكرة تبني معايير محاسبية مشتركة دولية تكون مقبولة في معظم دول العالم للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العالمي والاندماج في الاقتصاد العالمي. وفي الآونة الأخيرة توجه كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) نحو إصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة والتي تركز في مضمونها على القيمة العادلة، لغرض الوصول إلى مفهوم الدخل الاقتصادي والابتعاد بذلك عن الدخل المحاسبي التقليدي والمتبع منذ فترة ليست بالقصيرة. (القشي، ظاهر، ٢٠٠٤). أما في المملكة العربية السعودية فان أساس القياس والإفصاح المحاسبي للقوائم المالية بمعايير المحاسبة السعودية يتم على أساس التكلفة التاريخية. ونتيجة لشعور الهيئات المنظمة للمحاسبة بالدور المناط بها للدخول في الاقتصاد العالمي كي تستطيع الشركات المحلية المنافسة في الاسواق العالمية. وافق مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه السابع للدورة السابعة والمنعقد يوم الخميس ١٠/٩/١٤٣٤ هـ الموافق ١٨/٧/٢٠١٣ م على تطبيق معايير المحاسبة الدولية دفعة واحدة وذلك بعد استكمال اعتمادها من الهيئة على أن يكون أقرب تاريخ للتطبيق هو على القوائم المالية المعدة عن فترات مالية تبدأ في ١/١/٢٠١٧ م وذلك بالنسبة للشركات المدرجة في السوق المالية، أما بالنسبة للشركات الأخرى فيكون أقرب تاريخ للتطبيق هو على القوائم المالية المعدة عن عام ٢٠١٨ م.

٢/١ - مشكلة الدراسة: لقد تبنت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين التحول الى معايير المحاسبة الدولية مما يعني أن هذا التوجه سوف يركز على القيمة العادلة والدخل الاقتصادي والذي سينعكس وبشكل مباشر على قوائم الشركات المالية، وكذلك على قرارات المستثمرين بشكل لافت، مما سيؤدي إلى تأثير الاقتصاد بشكل عام في المملكة.

لذلك سعت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات تطبيق مفهوم القيمة العادلة وآثارها المتوقعة على دخل الشركات عند التحول الى معايير المحاسبة الدولية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر اساتذة المحاسبة في الجامعات السعودية، وبالتحديد فإن الدراسة تسعى إلى الإجابة عن السؤالين التاليين:

- ما هي معوقات تطبيق مفهوم القيمة العادلة بعد تبني المملكة العربية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية؟
- ما هي آثار تطبيق القيمة العادلة على دخل الشركات بعد تبني المملكة العربية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية؟

٣/١- أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة في أنها محاولة جادة لمعرفة معوقات تطبيق مفهوم القيمة العادلة بعد قرار تبني المملكة العربية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية وآثار تطبيقها على دخل الشركات. وذلك بعد تبني مجالس معايير المحاسبة وخاصة مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) Financial American Standard Board ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) International Accounting Standard Board مفهوم القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي، لما للانعكاسات التي تحدثه تبني مفهوم القيمة العادلة وبشكل مباشر على القوائم المالية للشركات والتي تعتبر المرتكز في اتخاذ القرارات الاستثمارية بالنسبة للمستثمرين وانعكاسها بالتالي على الاقتصاد القومي. وتأتي أهمية هذه الدراسة أيضا من حداثة وقلة الدراسات التي تطرقت الى موضوع الدراسة.

٤/١- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- ١- التعرف على معوقات تطبيق مفهوم القيمة العادلة بعد اتخاذ قرار تبني المملكة العربية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية.
- ٢- الكشف عن الآثار المتوقعة علي دخل الشركات نتيجة تطبيق مفهوم القيمة العادلة بعد تبني المملكة العربية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية.

٥/١- طبيعة الدراسة: تعد هذه الدراسة من البحوث الميدانية التحليلية التي تعتمد في جمع بياناتها من عينة الدراسة ميدانياً ومن خلال توزيع استبانة على عينة من اساتذة قسم المحاسبة في الجامعات السعودية، الذين كان لهم دور كبير في التحول الى معايير المحاسبة الدولية ومن خلال تدريسهم مقررات معايير المحاسبة، وسيقوم الباحثان بتحليل البيانات وفقاً للمنهجية العلمية المناسبة لإختبار اسئلة الدراسة مستخدمين الأساليب الاحصائية المناسبة في التحليل.

٦/١- فروض الدراسة: تقوم هذه الدراسة بشكل اساسي على الفرضين التاليين:

- H: لا توجد معوقات متوقعة تواجه الشركات السعودية عند تطبيق مفهوم القيمة العادلة بعد تبني معايير المحاسبة الدولية في المملكة العربية السعودية.
- H: لا توجد آثار متوقعة لتطبيق مفهوم القيمة العادلة على دخل الشركات بعد تبني معايير المحاسبة الدولية في المملكة العربية السعودية.

٧/١- محددات الدراسة:

(أ) محددات نظرية: تناولت هذه الدراسة موضوع معوقات تطبيق القيمة العادلة وآثار تطبيقها المتوقعة على دخل الشركات في المملكة العربية السعودية بعد قرار تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة في الجامعات السعودية ولم تتطرق إلى وجهات نظر فئات أخرى.

(ب) محددات زمنية: شملت هذه الدراسة السنة الدراسية ٢٠١٤ م - ٢٠١٥ م.

٨/١- متغيرات الدراسة: من خلال استعراض الأدب النظري والدراسات السابقة تم تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة كإطار للدراسة كالتالي:

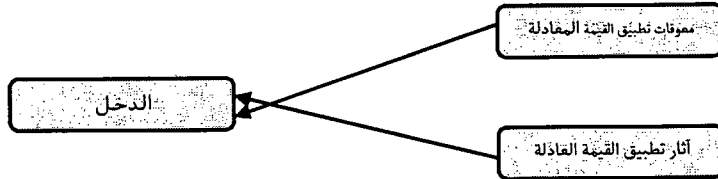
المتغيرات المستقلة:

- عضو هيئة التدريس: (الجنس، الدرجة العلمية، الخبرة).
- الدخل.

المتغير التابع:

- معوقات تطبيق القيمة العادلة.
- آثار تطبيق القيمة العادلة.

٩/١- نموذج الدراسة:



١٠/١- خطة البحث: في ضوء مشكلة البحث وفروضه وأهدافه وأهميته، سوف يتم تنظيم ما تبقى من البحث علي النحو التالي:

- المبحث الثاني: الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.
- المبحث الثالث: الإطار الفكري للقيمة العادلة.
- المبحث الرابع: الدراسة الميدانية واختبار فروض البحث.
- النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية المقترحة.
- مراجع البحث.
- ملحق البحث.

٢ - المبحث الثاني : الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة

يتناول الباحثان في هذا الجزء من الدراسة استقرار وتحليل أهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، وسيعرض الباحثان بإيجاز الأهداف الرئيسية لكل دراسة، وأهم النتائج التي توصلت إليها، وذلك بما يخدم موضوع البحث وهدفه، وسيرتب الباحثان هذه الدراسات ترتيباً زمنياً حسب تاريخ نشرها وذلك كما يلي:

(١) دراسة الخطيب والقشي (٢٠٠٤): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، وذلك للوقوف على أهم إيجابياتها وسلبياتها، ومعوقات تطبيقها، وانعكاسات ذلك التوجه على الاقتصاد. وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم الضرورة الملحة لتطبيق المعايير التي تتعامل بالقيمة العادلة، إلا أن تطبيقها وخصوصاً في شركات دول العالم الثالث بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص يواجه عدة عقبات من أهمها:

- حداثة الموضوع وعدم إلمام الدول المتقدمة به بشكل كامل، وعدم ظهور نتائج فعلية تدل على كفاءة تطبيقها، حيث أنها موجودة ومطبقة بالسوق المتقدم منذ فترة وجيزة.
- عدم توفر أسواق جاهزة لكثير من الأصول والأمور التي تقوم على معالجتها معايير القيمة العادلة، وبالتالي لجوء إدارات الشركات إلى التقييم الذاتي، والذي يساهم في تخوف المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفقاً لتلك المعايير، انطلاقاً من أن إدارات الشركات تستطيع استخدامه في التلاعب المتعمد.
- عدم تطبيق المعايير الدولية - والتي تتضمن معايير القيمة العادلة- في دول العالم الثالث، لعدة أسباب من أهمها:
- عدم تمكن الشركات من تحمل تكاليف تطبيقها، وخصوصاً أن أكثر الشركات تعد من شركات الحجم الصغير والمتوسط وبالتالي تحملها لتكاليف إضافية يساهم في إخراجها من منافسة الأسواق الداخلية والخارجية.
- أغلب تلك المعايير تراعى ظروف وبيئة ومصالح شركات العالم المتقدم، والتي تختلف في كثير من الجوانب الاقتصادية عن ظروف وبيئة ومصالح شركات العالم الثالث بشكل عام والأردن بشكل خاص.

(٢) دراسة خليل (٢٠٠٧): تمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في محاولة التوصل إلى مدخل مقترح لخصائص جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن استخدام القيمة العادلة في تقييم الاستثمارات المالية في البنوك التجارية. وذلك من خلال إجراء استقصاء لآراء عينة من المحاسبين العاملين ب (١٦) بنك تجاري بمحافظة القليوبية بجمهورية مصر العربية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن هناك اتجاه نحو التوسع في استخدام القيمة العادلة كأداة للقياس المحاسبي بصفة عامة وقياس الاستثمارات المالية في البنوك التجارية بصفة خاصة.
- تميز وتفضيل المعلومات التي توفرها القيمة العادلة عن المعلومات التي توفرها التكلفة التاريخية بالنسبة لمعظم المستخدمين لها.
- هناك ارتباط معنوي بين الخصائص المختلفة لجودة معلومات القيمة العادلة ، ويبلغ هذا الارتباط أعلى قوته بين كل من الخصائص الضرورية والخصائص المكملة والخصائص المميزة لمعلومات القيمة العادلة وبالتالي تحقق المنفعة من استخدام هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

(٣) دراسة (Broadley (٢٠٠٧): استخدمت هذه الدراسة تحليل وتقييم ما إذا كان تطبيق محاسبة القيمة العادلة يمثل إضافة لإعداد التقارير المالية أم أن تطبيقها يمثل معوقاً لإعداد التقارير المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن القياس المحاسبي للأصول والالتزامات يمكن الاعتماد عليه في حالة وجود سوق نشطة ، كما يمكن التحقق من المعلومات الناتجة عن ذلك القياس، ويمثل في هذه الحالة ميزة لعملية إعداد وعرض القوائم المالية من خلال تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير، أما في حالة عدم توافر سوق نشطة فإن القيمة العادلة تصبح قيمة نظرية ليس لها وجود في الواقع العملي.

(٤) دراسة (Henry, et.al., (٢٠٠٧): تناولت هذه الدراسة إجراءات القياس للقيمة العادلة من خلال دراسة تحليلية لعوامل اقتصادية ومالية في شكل محاسبي يشير إلى أهمية عدم إغفال سعر الفائدة السائد في السوق ومعدل التضخم عند قياس القيمة العادلة، لما لهما من آثار سلبية وإيجابية علي تذبذب القيمة. كما أشارت الدراسة إلى أن الأرباح الموزعة للأوراق المالية التي تحتفظ بها الشركات حتى تاريخ الاستحقاق يكون لها أثر مباشر علي تحديد قيمتها علي أساس القيمة العادلة، وكلما كانت هناك جودة للمعلومات التي يتم استخدامها لقياس القيمة العادلة وتعتبر بوضوح وشفافية عن هذه القيمة، كلما كانت القيمة التي يتم قياسها أقرب إلى الواقع.

(٥) دراسة الهيئة المشرفة علي سوق الأوراق المالية الأمريكية (SEC, ٢٠٠٨): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الآثار المترتبة على استخدام معايير محاسبة القيمة العادلة علي قائمة المركز المالي للمؤسسات المالية، وإفلاس البنوك في عام ٢٠٠٨، وكذلك أثر استخدام معايير محاسبة القيمة العادلة علي نوعية المعلومات المالية المتاحة للمستثمرين، والطريقة المستخدمة من جانب مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في وضع معايير المحاسبة. وتوصلت الدراسة إلى أن المعيار (١٥٧) يجب تحسينه، كما أن محاسبة القيمة

العادلة ومحاسبة القياس المعتمدة علي السوق ليست السبب وراء إفلاس المؤسسات المالية والبنوك، بالإضافة إلى أن المستثمرين بصفة عامة يتفقون علي أن محاسبة القيمة العادلة تعزز من الشفافية وتوفر معلومات مالية مفيدة لهم، وذلك علي الرغم من التحسينات المطلوب إجراءها. ولقد حددت الدراسة أربع تحديات تواجه مدخل محاسبة القيمة العادلة هي:

- أنه من المحتمل أن يكون هناك عدم وثوق في قياسات القيمة العادلة في حالة غياب وعدم وجود السوق النشطة والأسعار المعلنة للأصول والالتزامات، مما سيؤثر سلبًا في ثقة مستخدمي التقارير والقوائم المالية ويؤثر علي صلاحية تلك القوائم في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة.
 - أن محاسبة القيمة العادلة من شأنها أن تؤدي إلى زيادة حدة التقلبات في الدخل، وبالتالي التأثير علي أسعار الأسهم والسندات بسوق الأوراق المالية، وعلي المقاييس المختلفة لمخاطر السوق.
 - أن محاسبة القيمة العادلة قد تتضمن عدم الاتساق بين طرق قياس الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة وذلك في ظل تطبيق فرض الاستمرارية.
 - أن محاسبة القيمة العادلة قد تعطي قيمة اقتصادية للوحدة المحاسبية أقل من القيمة الاقتصادية الحقيقية لها وذلك في حالة الأسواق المالية المنهارة، وذلك علي خلاف الأوضاع الاقتصادية الحقيقية، مما يؤثر سلبًا علي قرارات مستخدمي التقارير المالية.
- (٦) دراسة أبو الخير (٢٠٠٩): هدفت هذه الدراسة إلى إثبات أن الدول العربية تختلف فيما بينها بشأن تطبيق القيمة العادلة للتقرير عن الأصول غير المالية وهو الاستثمارات العقارية، والتحقق من أن التقرير عن القيمة العادلة للاستثمارات العقارية ينقل معلومات إضافية للمستثمرين، بالإضافة إلى التحقق من مدى تقلب الأرباح المحاسبية وأسعار الأسهم للشركات التي تتبع نموذج القيمة العادلة للتقرير عن الاستثمارات العقارية. وذلك من خلال دراسة ميدانية مقارنة علي أسواق المال العربية لمصر، والسعودية، والكويت، وأبوظبي، و دبي، وقطر، والأردن، لدراسة موقف الشركات العقارية المتداولة في هذه الأسواق من الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات العقارية. وخلصت الدراسة إلى أن هناك تفاوت بين الدول العربية بشأن تبني القيمة العادلة للإفصاح عن الاستثمارات العقارية، وعلي كل دولة تقدم علي تبني القيمة العادلة للإفصاح المحاسبي عن الأصول غير المالية أن تراجع متطلبات القيمة العادلة وأثارها علي ضوء الإمكانيات والعوامل المتاحة لها لتقدير القيمة العادلة بالدقة المطلوبة.

(٧) دراسة صالح (٢٠٠٩): تناولت هذه الدراسة انعكاسات تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمحلية والموجهة نحو القيمة العادلة علي جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية. وذلك من خلال استقصاء آراء عينة من المديرين الماليين والمراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين لـ (٤٠) شركة من الشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تعتبر معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة ذات أهمية متميزة عن معايير المحاسبة التقليدية، من وجهة نظر عينة الدراسة.
- يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابي علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في البورصة المصرية.
- أن معايير المحاسبة بشكل عام والمعايير الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل خاص ليس لها علاقة بنشوء الأزمة المالية العالمية، وإنما كانت إحدى الأدوات التي أظهرت وكشفت العيوب وسوء الإدارة وخصوصا الإدارة الائتمانية، أي أن معايير المحاسبة كانت هي المشخصة للعيوب وليست المسئولة عنها.
- أن لمعايير القيمة العادلة أثر جيد علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولكن بشرط توافر الأسواق المالية الفاعلة، وتوافر القوانين والتشريعات التي تساهم في ضبط أخلاقيات إدارة الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وتوافر الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع القيمة العادلة.

(٨) دراسة المليجي (٢٠٠٩): استهدفت الدراسة تقييم فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة وفقا للمعيار المحاسبي الأمريكي رقم (١٥٧) بعنوان "قياسات القيمة العادلة" وذلك بالإشارة إلى الأزمة المالية العالمية. وذلك من خلال:

- التعرف علي بدائل القياس المحاسبي عن القيمة العادلة.
- التعرف علي أسباب ربط الانهيارات المالية الكبرى في ظل الأزمة المالية العالمية بالمعيار المحاسبي الأمريكي رقم ١٥٧.
- التعرف علي اتجاهات أساتذة المحاسبة بالجامعات المصرية نحو مدى ملائمة مداخل قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات، ونحو الأهمية النسبية لمدخلات قياسها في ظل التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن مداخل القياس المحاسبي للقيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي الأمريكي رقم ١٥٧ غير ملائمة لقياس القيمة العادلة في ظل بيئة الأعمال المصرية.
- أن المعيار المحاسبي الأمريكي رقم ١٥٧ لا يعد كافياً بوضعه الحالي لقياس القيمة العادلة في ظل الأزمة المالية العالمية، وأن تطبيقه علي النحو الحالي قد يكون السبب في الأزمة المالية العالمية، ويرجع ذلك إلى أنه يسمح للشركات باستخدام مداخل ومدخلات قياس أثبتت الدراسة الميدانية عدم صلاحيتها، وأنها تفتح الباب لإدارة الشركات للتلاعب في قياسات الأصول والالتزامات لتحقيق أغراض خاصة بها.

(٩) دراسة (٢٠٠٩) **Laux & Luez**: دافعت هذه الدراسة عن القيمة العادلة في أوقات الأزمات، واعتبرت أن الأزمات المالية ترجع للقرارات السيئة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. ففي حالة ارتفاع القيمة العادلة لأصول البنك ترتفع قيمة حقوق الملكية بالمقارنة بقيمة الديون التي علي البنك، مما يؤدي إلى انخفاض درجة الرفع المالي، وبالتالي تحاول البنوك زيادة درجة الرفع المالي إلى المستويات المقبولة عن طريق مزيد من الاقتراض والدخول في أدوات مالية إضافية في شكل التزامات. وعلى ذلك فإن أي انخفاض لاحق في القيمة العادلة للأصول سيترتب عليه تفاقم أزمة الرفع المالي وتليها أزمة السيولة. وخلصت الدراسة إلى أن الأزمات المالية سببها القرارات المالية الخاطئة وليست القيمة العادلة في حد ذاتها، كما أنه علي الرغم من أن الأسعار السوقية لذات الأصول والالتزامات تقدم أفضل تقدير للقيمة العادلة، إلا أن الأسعار السوقية في ظل ظروف معينة تصبح مضللة أكثر من غيرها. واقترحت الدراسة استخدام بدائل القياس الأخرى مثل نماذج خصم التدفقات النقدية المستقبلية في مثل هذه الظروف، وتؤكد الدراسة أن هذا يستلزم من واضعي المعايير مراعاة وتفهم الظروف التي يتعين فيها علي الشركات والمؤسسات المالية الخروج عن الأسعار السوقية لتقدير القيمة العادلة.

(١٠) دراسة (٢٠١١) **Jones & Smith**: استهدفت تلك الدراسة بيان أثر توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومن ثم إظهار الأثر المتوقع علي جودة التقارير المالية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية علي عينة من شركات المساهمة المدرجة ببورصة لندن. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن معايير التقارير المالية الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة تعد ذات أهمية متميزة عن معايير المحاسبة التقليدية، وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين والمراجعين الخارجيين والداخليين.

- يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابي في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير.

(١١) دراسة المليجي و كريمة (٢٠١٢): هدفت تلك الدراسة إلى قياس الدقة التنبؤية للقيمة العادلة في البنوك التجارية العاملة في مصر، وذلك من خلال بناء دالة انحدار متعدد المتغيرات للتنبؤ بأسعار أسهم تلك البنوك بسوق الأوراق المالية وتتخذ تلك المعادلة الشكل التالي: $ح = (أسعار أسهم البنوك بسوق الأوراق المالية) = ب. + ١ (القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع) + ب٢ (صافي الدخل من الأدوات المالية المقومة عند نشأتها بالقيمة العادلة) + ب٣ (التغيرات في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية) + ب٤ (الأدوات المالية المقومة عند نشأتها بالقيمة العادلة) + C$. وذلك من خلال دراسة تطبيقية علي عينة مكونة من (٤) بنوك تقوم بتطبيق محاسبة القيمة العادلة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن نشر المعلومات التي تم تقييمها بالقيمة العادلة يخلق نوع من الشفافية والثقة لدي مستخدمي القوائم المالية الأمر الذي ينعكس إيجابا علي أسعار الأسهم.

- أن استخدام المحاسبة بالقيمة العادلة يوفر قياس أكثر واقعية وملاءمة لكل من الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية.

(١٢) دراسة (Alexander. et. al., ٢٠١٢):

هدفت هذه الدراسة إلى فحص درجة الدقة التنبؤية لمعلومات محاسبة القيمة العادلة، حيث عرضت الدراسة اتجاهات مجالس معايير المحاسبة نحو تطبيق القيمة العادلة في القياس ومن ثم عرض الإيجابيات والسلبيات لهذا التطبيق.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن الاعتماد علي القيمة العادلة يمكن من القياس الملائم والواقعي للأصول والإلتزامات والإفصاح عنها بالقوائم المالية.

- أن نموذج التكلفة التاريخية أصبح أقل ملاءمة ودلالة.

- أن نشر المعلومات التي تم تقييمها بالقيمة العادلة يوفر قياس أكثر واقعية وملاءمة لكل من الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية ويخلق نوعا من الشفافية والثقة لدي مستخدمي التقارير المالية الأمر الذي ينعكس إيجابيا علي أسعار الأسهم.

(١٣) دراسة إبراهيم (٢٠١٣): هدفت تلك الدراسة إلى بيان أثر التزام الشركات المساهمة بقياس القيمة العادلة وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة IAS,IFRS وما يقابلها من معايير المحاسبة المصرية علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتضمنة بالتقارير المالية بهدف تحسين جودة تلك التقارير. وذلك من خلال إجراء استقصاء لآراء

عينة من المديرين الماليين، ومراقبي الحسابات، والخبراء المحاسبين العاملين بإدارة الخبراء المحاسبين التابعة لهيئة الرقابة المالية لـ (٨٠) شركة من الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية عن فترة (٥) سنوات تبدأ من عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١٣. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة يزيد من درجة ملائمة، وموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة للمعلومات المتضمنة في تقاريرها المالية.
- أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة يواجه العديد من المعوقات منها عدم توافر أسواق نشطة ملائمة لقياس القيمة العادلة لكثير من الأصول في مصر.
- أن التزام الشركات بقياس القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة IFRS١٣، IFRS٩، IAS٣٦، IAS٣٢، IAS٢٦، هي أهم المعايير التي ثبت تأثيرها علي زيادة جودة التقارير المالية.

تعليق الباحثان لنتائج الدراسات السابقة: يخلص الباحثان من الدراسات السابقة إلى الملاحظات التالية:

- (١) معظم تلك الدراسات أيدت الاتجاه لتطبيق محاسبة القيمة العادلة.
- (٢) هناك اتفاق بين معظم الدراسات علي أهمية قياس القيمة العادلة والافصاح عنها في التقارير المالية، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين تلك الدراسات علي النماذج المستخدمة في قياس القيمة العادلة.
- (٣) بعض الدراسات السابقة تناولت موضوع محاسبة القيمة العادلة من الناحية النظرية والتحليلية من حيث مفهوم وخصائص القيمة العادلة، كما تعرضت إلي المزايا والعيوب والعقبات التي تحول أمام تطبيق المفهوم.
- (٤) تناولت بعض الدراسات أثر محاسبة القيمة العادلة علي ملائمة وموثوقية البيانات المالية.
- (٥) ركزت بعض الدراسات علي دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، كما تطرقت بعض الدراسات إلي قياس أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية.
- (٦) لم تطرق أيا من الدراسات السابقة- أو غيرها لحد علم الباحثان- إلى معوقات تطبيق القيمة العادلة وانعكاساتها علي دخل الشركات بعد تبني المملكة العربية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية، وهو ما سوف يتناوله الباحثان بالدراسة والتحليل من خلال هذه الدراسة.

٣- المبحث الثالث : الإطار الفكري للقيمة العادلة

١/٣- مفهوم القيمة العادلة: يعرف المعيار الأمريكي ١٥٧ (٢٠٠٦, SFAS, NO ١٥٧) القيمة العادلة كما يلي: The Price that would be received to sell an asset or paid to transfer a liability in an orderly transaction between market participants at the measurement date.

أي أنها "السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل أو الذي يمكن دفعه لتحويل التزام في عملية تبادل منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس" (FASB, ٢٠٠٦, Par.٥), وهو نفس التعريف الوارد في معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٣ (IFRS, ١٣, ٢٠١١). كما ورد مصطلح القيمة العادلة في عدة معايير من معايير المحاسبة المصرية - والتي تتطابق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية - ومنها ما جاء في المعيار رقم (٢٥) بأن القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة (معايير المحاسبة المصرية، ٢٠٠٦).

مما سبق يستنتج الباحثان أن مفهوم القيمة العادلة يقوم علي ما يلي:

- ١) سعر التبادل: أخذ معيار القيمة العادلة بمفهوم أسعار الخروج - سعر البيع - وهو السعر الذي يمكن الحصول عليه عند بيع الأصل أو دفعه عند سداد الالتزام، وأهمل أسعار الدخول - التكلفة الجارية - وهو السعر الذي يمكن دفعه للحصول علي أصل أو الحصول عليه لتحمل الإلتزام.
- ٢) المعاملة المنظمة (طرفي عملية التبادل): يؤكد معيار القيمة العادلة علي أن السعر المستخدم كأساس لتحديد القيمة العادلة يجب أن يتم في سوق منظمة بين متعاملين (البائع والمشتري) يمارس كلا منهما عملية البيع والشراء في ظروف عادية دون تأثير. بمعنى أنه يشترط أن يمتلك طرفي عملية التبادل الإرادة الحرة والرغبة في عملية البيع والشراء وأن يكون لديهما إطلاع كافي يسمح بمعرفة جميع الحقائق المرتبطة بعملية التبادل، وألا يوجد بينهما مصالح.
- ٣) بيئة عملية التبادل (السوق): يجب أن تتم عملية التبادل في بيئة اقتصادية مستقرة تتمتع بسوق نشط ومحايد.
- ٤) طبيعة عملية التبادل: حيث يجب أن يتم تحديد القيمة العادلة استنادا إلى مدخل العمليات التبادلية، والذي يتطلب حدوث عملية تبادلية للاعتراف بالقيمة العادلة للبند محل التبادل سواء كان أصل أو التزام، كما يستبعد أن تكون القيمة العادلة محددة علي أساس من الإجبار أو التصفية.

٥) القيمة المحددة: يجب أن تكون أسعار البيع المستخدمة في تحديد القيمة العادلة محددة في تاريخ القياس، أي تاريخ إعداد القوائم المالية أو أقرب ما تكون إلى هذا التاريخ وذلك بصرف النظر عن الظروف السائدة في هذا التاريخ .

ويتفق الباحثان مع (Ryan, ٢٠٠٨) في أن هذا التحديد يضع التعريف موضع الانتقاد علي أساس أن الظروف السائدة عند تحديد السعر قد تكون ظروف غير عادية أو تكون الشركة مجبرة علي البيع، الأمر الذي يجعل القياس بالقيمة العادلة غير معبر عن القيمة الحقيقية للأصل أو الالتزام خارج الظروف السائدة.

٢/٣- أساليب قياس القيمة العادلة: في ظل الأسواق المتغيرة والمتقلبة Dynamic and volatile فإن مقاييس القيمة العادلة تزودنا بكثير من الشفافية وذلك مقارنة بمقاييس التكلفة التاريخية، وبالإضافة إلي ملائمة القيمة العادلة للقياس في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة والمتقلبة فإن الاعتمادية Reliability تكون مهمة أيضا قبل الملائمة Relevant لأن المعلومات الملائمة والتي تتسم بعدم الاعتمادية تصبح بلا فائدة لأي مستخدم (صالح، ٢٠٠٩). ولقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولي في المعايير (٣٢، ٣٩، ٤٠) أولويات قياس القيمة العادلة كما يلي (Landsman, ٢٠٠٧):

- أ) سعر السوق المحدد في سوق نشطة يعتبر أفضل مقياس للقيمة العادلة.
 - ب) في حالة عدم وجود أسواق نشطة للبند محل التقييم فإن سعر السوق للبند المشابهة بشكل جوهري للبند محل التقييم يعتبر أفضل مقياس للقيمة العادلة.
 - ج) في حالة عدم وجود أسعار سوقية للبند المشابهة يمكن الاعتماد علي مجموعة من أساليب التقييم لتحديد القيمة العادلة ومنها: أساليب تسعير الخيارات، والتدفقات النقدية المخصصة، وتقديرات أطراف خارجية محايدة.
- كما حدد المعيار رقم ١٥٧ (SFAS ١٥٧, ٢٠٠٦) ثلاثة مداخل لقياس القيمة العادلة وهي:
١. مدخل السوق Market Approach: وطبقا لهذا المدخل يتم تحديد القيمة العادلة على أساس أسعار السوق للأصول أو الالتزامات المشابهة أو المماثلة.
 ٢. مدخل الدخل Income Approach: وطبقا لهذا المدخل يتم قياس القيمة العادلة علي أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل أو الالتزام في المستقبل، وبمعنى آخر وفقا لمدخل الدخل يتم استخدام مداخل التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية للتدفقات النقدية أو الأرباح إلى قيمة حالية مخصصة.
 ٣. مدخل التكلفة Cost Approach: وفقا لهذا المدخل يتم قياس القيمة العادلة علي أساس القيم المطلوبة في الوقت الحاضر لاستبدال الأصل بأصل آخر، أي يتم تحديد القيمة العادلة علي أساس تكلفة الإحلال.

وأشار المعيار إلي أنه لا يمكن استخدام مدخل واحد في قياس القيمة العادلة في جميع الحالات، حيث أن استخدام مدخل واحد للقياس يكون مناسباً في بعض المواقف باستخدام أسعار استرشادية Quoted prices في سوق نشط لأصول أو التزامات مماثلة. أي أنه يجب استخدام المدخل المناسب للظروف والذي تتوافر فيه البيانات الواجب استخدامها في القياس، وإذا كانت هناك حاجة إلى استخدام أكثر من مدخل فإنه يجب تقييم نتائج قياس المدخل المختلفة وترجيحها بأوزان نسبية علي أن يتم تحديد القيمة العادلة في حدود مدي نتائج القياس التي تم التوصل إليها من استخدام مدخل القياس المختلفة. وتجدر الإشارة إلي أن مجلس معايير المحاسبة الدولية تطرق إلي العديد من الأسس والإرشادات للوصول إلي القيمة العادلة في العديد من المعايير المحاسبية، ومن أهم هذه المعايير معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) "الأصول الثابتة وإهلاكها"، ومعيار المحاسبة الدولي (٢٥) "المحاسبة عن الاستثمارات"، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض"، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨) "الأصول غير الملموسة"، و معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) "الأدوات المالية"، ومعيار رقم (٤٠) "الاستثمارات العقارية". ويشير الباحثان إلي أنه رغم هذا الاهتمام من جانب مجالس معايير المحاسبة، فإن معايير المحاسبة السعودية توجهت حديثاً نحو استخدام القيمة العادلة، حيث وافق مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في اجتماعه السابع للدورة السابعة بتاريخ ١٠/٩/١٤٣٤هـ الموافق ٢٠١٣/٧/١٨م علي تطبيق معايير المحاسبة الدولية بعد استكمال اعتمادها من الهيئة علي أن يكون أقرب تاريخ للتطبيق علي القوائم المالية المعدة عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م.

٣/٣- مزايا استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي: طبقاً لكل من (أبو الخير، ٢٠٠٩)، (حمدي ونوبلي، ٢٠١٢)، (المليجي وكريمة، ٢٠١٢)، (Connell، ٢٠١٠)، (Linsmeier، ٢٠١١)، (Skoda & Bilka، ٢٠١٢) فإن استخدام القيمة العادلة يحقق العديد من المزايا، وذلك علي النحو التالي:

- ١) تعبر التقارير المالية المقاسة بالقيمة العادلة بشكل عادل عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية، وتعكس القيمة العادلة واقع الشركة الاقتصادي.
- ٢) تعبر القيمة العادلة إذا تم تقييم الأصول والالتزامات علي أساسها عن الدخل الاقتصادي، حيث أنها تأخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.
- ٣) يتفق تطبيق القيمة العادلة ومفهوم المحافظة علي رأس المال، خاصة بالابتعاد عن التكلفة التاريخية التي تحيط بها مجموعة من المؤثرات تؤدي إلي ابتعاد التكلفة

- التاريخية عن القيمة العادلة واحتمال تآكل رأس المال في ضوء عدم الاعتراف بالانخفاض في الأصول.
- ٤) تراعي القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد، وتعد أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.
- ٥) تدعم محاسبة القيمة العادلة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما تساعد استخدام القيمة العادلة علي التقريب بين الربح المحاسبي والربح الاقتصادي.
- ٦) تطبيق محاسبة القيمة العادلة يقلل ويحد من الفرص المتاحة لإدارة الأرباح.
- ٧) تطبيق محاسبة القيمة العادلة والافصاح عنها يساعد علي تحسين شفافية القوائم المالية ودعم الأسواق المالية، كما أنها تزود المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة الشركة في المستقبل.
- ٨) تعد محاسبة القيمة العادلة أداة لتقييم المخاطر وإدارتها حيث لا تعكس محاسبة القيمة العادلة فقط تسجيل وتبويب للمعلومات بل تهتم أيضاً بالمخاطر المحيطة باتخاذ القرارات والعوامل المؤثرة فيه مثل تغيرات أسعار الفائدة والتضخم وتقلبات القيمة السوقية ومدى سيولة الشركة.
- ويري الباحثان أن الحاجة إلى تطبيق القيمة العادلة زادت وخاصة بعد انهيار بعض الشركات الكبرى مثل شركة World com وشركة Enron للطاقة وذلك في مطلع القرن الحادي والعشرين، وذلك بسبب أساس تقييم أصول تلك الشركات وعدم أخذها بمفهوم القيمة العادلة مع عوامل أخرى متعلقة بالإفصاح والشفافية ونتج عن تلك الانهيارات خسائر كبيرة وإفلاس للمستثمرين، وقد طال الهجوم مهنة المحاسبة وواضعي المعايير المحاسبية بصورة خاصة.
- ٣/٤ - مشاكل وصعوبات تطبيق القيمة العادلة: علي الرغم من صلاحية استخدام محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي للأصول والالتزامات، إلا أنه قبل تعميم استخدامها يجب إزالة العديد من الصعوبات، حيث يمثل التخلص منها بنية تحتية لمدخل محاسبة القيمة العادلة. وفيما يلي أهم صعوبات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة التي يجب العمل علي حلها (درويش، ٢٠٠٧):
- ١) صعوبة قياس القيمة العادلة لكثير من الموجودات المالية والاستثمارات العقارية بسبب عدم توافر السوق النشط من ناحية وتعقد بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بها وصعوبة فهمها وتطبيقها من ناحية أخرى.
- ٢) تحيز القياس المحاسبي في ظل تطبيق مقاييس القيمة العادلة بسبب تزايد الاعتماد على التقديرات الذاتية لإدارة الشركات من ناحية، وعدم توافر أدلة إثبات موضوعية تؤكد

صحة هذه التقديرات من ناحية أخرى.

٣) سوء استخدام فروق إعادة التقدير من جانب إدارة الشركات لتحقيق مصالح ذاتية والتأثير على أسعار أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية.

٤) سوء استخدام القواعد التي تحكم عملية إعادة تصنيف الاستثمارات المالية أو العقارية من جانب إدارة الشركات بهدف التلاعب في الأرباح.

٥) افتقار معلومات محاسبة القيمة العادلة في أغلب حالاتها للكثير من الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية.

٦) الحاجة إلى بذل جهود غير عادية وتحمل تكاليف وأعباء إضافية غير منتجة للتوصل إلى مقاييس حقيقية للقيمة العادلة للبنود محل التقييم، خاصة إذا ما تم الاستعانة بمستشارين أو خبراء خارجيين لتقدير القيمة العادلة، مما قد يؤدي إلى زيادة التكلفة عن المنفعة.

٧) التأخر في إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير محاسبة القيمة العادلة، مما يترتب على ذلك من عدم استيفاء بعض متطلبات الإفصاح والاشتراطات القانونية المطلوبة من جانب الجهات الرسمية من ناحية، والتأخر في توصيل المعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية من ناحية أخرى.

٨) تعارض تطبيقات معايير محاسبة القيمة العادلة لبعض المبادئ والأسس المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً مثل الحيطة والحذر والتكلفة التاريخية وثبات وحدة النقد والموضوعية.

ويشير الباحثان - بالإضافة لما سبق - إلى أن اعتماد قياسات القيمة العادلة على الحكم والتقدير الذاتي لإدارة الشركات في حالة عدم وجود أسعار سوقية معلنة للبنود محل القياس يترتب عليه الكثير من المشاكل التي تفقد هذه المعلومات الثقة المطلوبة، ومن أهم هذه المشاكل ما يلي (Song, et. al, ٢٠١٠)، (king, ٢٠٠٨):

- مشكلة الاعتماد على نماذج التقدير والتي تتسم بالصعوبة والتعقيد مثل نموذج تسعير الخيارات.

- مشكلة عدم تماثل المعلومات: نتيجة امتلاك إدارة الشركات للمعلومات المتعلقة بالمدخلات المستخدمة في نماذج التقدير، والتي قد تتضمن تحيز وتحريف من قبل الإدارة لتحقيق منافع ذاتية مما يفقد معلومات القيمة العادلة الثقة المطلوبة للاعتماد عليها من جانب المستخدمين.

- مشكلة التضخم في قيمة الأصول: حيث أن اعتماد القيمة العادلة على سعر المخرجات في تقدير قيمتها قد يؤدي إلى التضخيم في قيمة الأصول المشتراه، مما يعنى

ضرورة تخفيض قيمتها بعد الشراء لتصل إلى قيمتها الحقيقية، وهو ما يعنى تحميل القوائم المالية بخسائر مرتفعة في الفترات التالية لتاريخ الاستحواذ. وعلى الرغم من تلك المشكلات، فإن الباحثين يتفقا مع الآراء التي تدعم تطبيق محاسبة القيمة العادلة، حيث يمكن القول أن هذه المشكلات ناتجة عن حداثة تطبيق محاسبة القيمة العادلة نسبياً، فمعظم الدراسات لم توجه أي انتقادات إلى مفاهيم محاسبة القيمة العادلة ذاتها وإنما إلى ضعف أو إساءة تطبيقها، ولذلك فإن الأمر يستلزم مزيد من الدراسات والبحوث التحليلية والتطبيقية ودعم المنظمات المهنية بدلاً من الرجوع إلى الوراء لمحاسبة التكلفة التاريخية.

٤- المبحث الرابع: الدراسة الميدانية واختبار فروض البحث

إن قيمة البحث العلمي تتبع وتتحقق من خلال ارتباطه بالواقع العملي، واستكمالاً للفائدة المرجوة من البحث، يركز الباحثان في هذا الجزء من البحث علي اختبار الفروض التي تقوم عليها الدراسة الميدانية - السابق ذكرها - من خلال استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، ويمكن للباحثان أن يعرضوا هذه الدراسة الميدانية علي النحو الآتي:

١/٤- مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من أساتذة الجامعات الذين يقومون بالتدريس في قسم المحاسبة في الجامعات السعودية موزعين حسب الرتب الأكاديمية بين درجة أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد. وتتكون عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الأحساء، وجامعة الملك فيصل، وجامعة الدمام، والبالغ عددهم (١١٨) عضو هيئة تدريس وحسب الجدول التالي (جدول رقم ١) :

جدول رقم (١) توزيع عينة الدراسة على عينة من الجامعات السعودية

اسم الجامعة	المنطقة	عدد أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة
جامعة الإمام محمد بن سعود	الرياض	٤٠
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء	الإحساء	١٢
جامعة الملك فيصل	الإحساء	٤١
جامعة الدمام	الدمام	٢٥
الاجمالي		١١٨

وذلك من خلال توزيع (١١٨) استبانة استرد منها (٩٥) استبانة، ولم يتم استبعاد أية استبانة من الاستبانات المستردة واعتبرت جميعها صالحة لأغراض الدراسة، وبذلك يصبح عدد الإستبانات التي اعتمد عليها الباحثان في جمع البيانات ٩٥ استبانة، بنسبة ٨٠.٥١%.

٢/٤ - مصادر بيانات الدراسة: اعتمد الباحثان في جمع بيانات الدراسة من مصدرين رئيسيين هما:

١- المصادر الثانوية: المتمثلة بالمؤلفات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة والتي من خلالها تمت تغطية الجانب النظري في الدراسة.

٢- المصادر الأولية: الدراسة الميدانية التي قام بها الباحثان من خلال التطبيق على أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة في عينة من الجامعات السعودية .

٣/٤- أداة الدراسة: تم إعداد استبانة خاصة لأغراض هذه الدراسة ذات مقياس فئوي خماسي (بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جداً) ، لتغطية الجانب التطبيقي الميداني، وقد اشتملت على جزأين: الجزء الأول يتعلق بالمعلومات الشخصية للمستجيبين، كما اشتمل الجزء الثاني على (٣٠) فقرة لتجميع بيانات حول متغيرات الدراسة.

٤/٤- الأساليب الإحصائية المستخدمة: لقد تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، لتحليل بيانات الدراسة حيث اشتملت أساليب الإحصاء الوصفي على : الأهمية النسبية، والمتوسطات الحسابية وكذلك الانحرافات المعيارية المتعلقة بمتغيرات الدراسة من أجل توضيح خصائص العينة. أما أساليب الإحصاء التحليلي فتمثل في: One Sample T-Test لإختبار فرضي الدراسة.

٥/٤- صدق وثبات أدوات القياس: تم التحقق من صدق وثبات أداة القياس (الإستبانة) من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من أساتذة الجامعات في الجامعات السعودية لإختبارها والتأكد من صدقها وإمكانية الاعتماد عليها وكانت ردودهم ايجابية، وتم كذلك استخدام معامل كرونباخ (ألفا) للتحقق من صدق البيانات. وكما يوضح الجدول رقم (٢) صدق وثبات أداة القياس على النحو التالي:

الجدول رقم (٢) صدق وثبات أدوات القياس

المتغيرات	قيمة معامل كرونباخ (ألفا)
مؤقات قياس القيمة العادلة	٠.٩٠٥
اثر استخدام مفهوم القيمة العادلة على الدخل	٠.٨٨١
كافة المتغيرات(الكلي)	٠.٩٢٣

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة كرونباخ (ألفا) المحسوبة لكل متغير من متغيرات الدراسة أعلى من قيمتها المعيارية والبالغة (٦٠%). وكذلك فإن قيمة كرونباخ (ألفا) المحسوبة لكافة متغيرات الدراسة أعلى من النسبة المعيارية ، وهذا ما يفسر ثبات واعتمادية أداة القياس.

٤/٦- التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة:

٤/٦/١ خصائص عينة الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة معوقات تطبيق القيمة العادلة وأثار تطبيقها المتوقعة على الدخل في الشركات السعودية، ولتحقيق هذا الغرض فقد تم إعداد أداة للكشف عن معوقات التطبيق وأثار التطبيق على الدخل. من خلال استبانة أعدها الباحثان ومكونة من متغيرين مستقلين ومتغير تابع واحد وزعت على عينة من أعضاء هيئة التدريس والبالغ عددهم ١١٨ عضو هيئة تدريس، وكان عدد الذين أجابوا على الاستبانة بشكل تام ٩٥ عضواً، موزعين حسب الجنس كما في الجدول رقم (٣) التالي:

الجدول رقم (٣) التكرارات والأهمية

النسبية لعنصر الجنس من المتغير المستقل لأعضاء هيئة التدريس

النسبة	التكرار	الجنس
١٠٠%	٩٥	ذكر
٠%	٠	أنثى
١٠٠%	٩٥	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة تكونت من ٩٥ عضو هيئة تدريس وجميعهم من الذكور، وشكلوا ما نسبة ١٠٠% من حجم العينة. كما يبين الجدول التالي (جدول رقم ٤) نسبة الاستجابة وفقاً لعدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة:

الجدول رقم (٤) التكرارات والأهمية النسبية لعنصر الخبرة المستقل لأعضاء هيئة التدريس

النسبة	تكرارات	النوع
٢٣.٧%	٣٢	أقل من ٥ سنوات
٥٠.٥%	٤٨	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات
١٥.٨%	٢٠	أكثر من ١٠ سنوات
١٠٠%	٩٥	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن ٣٣,٧% من أعضاء هيئة التدريس هم أصحاب خبرة ذات أقل من خمس سنوات بينما نجد أن ٥٠,٥% من أعضاء هيئة التدريس ذو خبرة لأكثر من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات بينما ١٥,٨% من أعضاء هيئة التدريس هم من أصحاب الخبرة لأكثر من ١٠ سنوات. كما يبين الجدول التالي (جدول رقم ٥) التكرارات والأهمية النسبية لعنصر الدرجة العلمية لعينة الدراسة:

الجدول رقم (٥) التكرارات والأهمية النسبية لعنصر الدرجة العلمية المستقل لأعضاء هيئة التدريس

النسبة	تكرارات	النوع
٨٧.٣٧%	٨٣	أستاذ مساعد
٩.٤٧%	٩	أستاذ مشارك
٣.١٦%	٣	أستاذ
١٠٠.٠٠%	٩٥	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن ما نسبته ٨٧,٣٧% من أعضاء هيئة التدريس هم من درجة

أستاذ مساعد وأن ما نسبته ٩.٤٧% من أعضاء هيئة التدريس هم من درجة أستاذ مشارك ،
بينما أعضاء هيئة التدريس من درجة أستاذ يشكون ما نسبته ٣.١٦%.

٤/٦-٢ - تحليل فقرات الاستبانة واختبار فرضي الدراسة:

(أ) اختبار الفرضية الاولى:

H٠: لا توجد معوقات متوقعة تواجه الشركات السعودية عند تطبيق مفهوم القيمة العادلة بعد تبني المملكة العربية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية.

ويهدف الكشف عن المعوقات الاساسية لتطبيق مفهوم القيمة العادلة بعد تبني معايير المحاسبة الدولية في المملكة العربية السعودية، تم تصميم أداة الدراسة والتي تحتوي على (٢٢) فقرة، ولقد تم اختيار مقياس LIKERT الخماسي لأنه يعد أكثر المقاييس انتشاراً لسهولة وتوازن درجاته، اذ يشير أفراد العينة على مدى موافقتهم على كل فقرة من الفقرات التي يتكون منها مقياس الاتجاه المقترح ولقد قسمت الاستجابات على النحو التالي:

الجدول رقم (٦)

الفقرات	موافق تماماً	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق تماماً
	(٥) درجات	(٤) درجات	(٣) درجات	(٢) درجات	(١) درجات

كما تم تقسيم درجات الموافقة كم يلي:

الجدول رقم (٧)

درجة الموافقة	المتوسط الحسابي
ضعيفة جداً	١.٧٩-١
ضعيفة	٢.٥٩-١.٨٠
متوسطة	٣.٣٩-٢.٦٠
مرتفعة	٤.١٩-٣.٤٠
مرتفعة جداً	٥-٤.٢٠

سوف يتم الحكم علي نتائج الوسط الحسابي المرجح للاستقصاء من خلال : القيمة المعيارية لمتوسطات مقياس ليكرت وهي ٣ (Test value= ٣)^(١) وذلك كمرجعية لتقييم درجة الموافقة على الفقرات من (١-٢٢) من فقرات الاستبانة والتي تمت صياغتها وفقاً لمراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي تم توزيعها على عينة الدراسة. ويمثل الجدول التالي توصيف آراء العينة حول المعوقات الاساسية لتطبيق مفهوم القيمة العادلة بعد تبني المملكة العربية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية:

(١) متوسط العبارة يساوي مجموع الأوزان المعطاه وهو ١٥ على عددها وهو ٥ ليصبح المتوسط لكل فقرة من الفقرات الواردة بالاستبانة = ٣.

جدول رقم (٨) يوضح توصيف آراء العينة حول المعوقات الأساسية لتطبيق مفهوم القيمة العادلة

م.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الامية	درجة الموافقة
	هناك موافقة لدى بيئة الاعمال لتبني معايير المحاسبة الدولية.	٤.٥٥	٠.٥٠	٣	مرتفعة جدا
(١)	لا تدرك بيئة الاعمال السعودية اسباب التحول الى معايير المحاسبة الدولية.	٤.٠٥	٠.٥٠	٨	مرتفعة
(٢)	تعتقد بيئة الاعمال السعودية عدم صلاحية المعايير الدولية محلياً.	٣.٧١	٠.٦٩	٢٠	متوسطة
(٣)	تعتقد بيئة الاعمال السعودية عدم جاهزية الشركات لتطبيق المعايير الدولية.	٤.١٥	٠.٣٦	٧	مرتفعة
(٤)	لا تدرك بيئة الاعمال السعودية مفهوم القيمة العادلة.	٤.٧٣	٠.٨٠	٢	مرتفعة
(٥)	لا تدرك بيئة الاعمال السعودية اسباب تبني القيمة العادلة في القياس المحاسبي.	٣.٧٦	٠.٥٤	١٧	مرتفعة
(٦)	ليس هناك دافعية واهتمام في بيئة الاعمال السعودية لتطبيق مفهوم القيمة العادلة.	٣.٧٦	٠.٥٤	١٨	مرتفعة
(٧)	لا تعلم بيئة الاعمال السعودية بالمعايير الدولية الخاصة بقياس القيمة العادلة.	٣.٣٢	٠.٨٢	٢٢	متوسطة
(٨)	لا تعتقد بيئة الاعمال السعودية وجود سوق يعكس قياس القيمة العادلة.	٤.٩٧	٠.٨٣	١	مرتفعة جدا
(٩)	لا تعتقد بيئة الاعمال السعودية وجود طرق واضحة وثابته لقياس القيمة العادلة في معايير التقارير الدولية.	٣.٨٣	٠.٥٢	١١	مرتفعة
(١٠)	هناك تخوف في بيئة الاعمال السعودية من تبني قياس القيمة العادلة.	٤.١٧	٠.٣٧	٦	مرتفعة
(١١)	تعتقد بيئة الاعمال السعودية ان هناك خروج عن المبادئ المحاسبية عند تطبيق القيمة العادلة في الشركات السعودية.	٣.٧٣	٠.٨٠	١٩	متوسطة
(١٢)	تتخوف بيئة الاعمال السعودية من عدم وضوح مفهوم القيمة العادلة.	٩.٣٥	٠.٦٦	٢١	مرتفعة
(١٣)	تتخوف بيئة الاعمال السعودية من عدم توحيد قياس القيمة العادلة في الشركات السعودية.	٣.٧٩	٠.٥٧	٤١	مرتفعة
(١٤)	تعتقد بيئة الاعمال السعودية عدم ملاءمة قياس القيمة العادلة في الشركات السعودية.	٣.٣٢	٠.٨٢	٢١	متوسطة
(١٥)	تتخوف بيئة الاعمال السعودية من عدم قياس القيمة العادلة بفعالية وكفاءة.	٣.٩٧	٠.٨٣	١٠	مرتفعة
(١٦)	لا تعتقد بيئة الاعمال السعودية بانعكاس تطبيق القيمة العادلة على الاقتصاد المحلي بشكل ايجابي.	٣.٧٩	٠.٥٥	١٥	مرتفعة
(١٧)	القوانين المحلية غير كافية لضبط اسس قياس القيمة العادلة.	٣.٧٨	٠.٧٨	١٦	مرتفعة
(١٨)	عند تبني القيمة العادلة يتفق المحاسبين والاقتصاديين في تحديد الدخل.	٤.٢٠	٠.٤٠	٥	مرتفعة
(١٩)	بيئة الاعمال السعودية تاخذ بعين الاعتبار تكلفة تطبيق القيمة العادلة.	٣.٨٤	٠.٤٩	١٣	مرتفعة
(٢٠)	سوف تلتزم بيئة الاعمال السعودية بتطبيق معيار التقرير المالي (قياس القيمة العادلة).	٤.٥٥	٠.٥٠	٤	مرتفعة جدا
(٢١)	ليس هناك كوادر مؤهلة قادرة على قياس القيمة العادلة.	٣.٩٩	٠.٥٠	٩	مرتفعة
	الإجمالي	٣.٩٢١	٠.٤٣٠		

من خلال الجدول السابق يتبين ما يلي :

١- الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (٣.٩٢١) يشير إلى موافقة مرتفعة على أن هناك معوقات تواجه بيئة الاعمال السعودية عند تطبيقها لمفهوم القيمة العادلة.

٢- تتفاوت درجة الموافقة على المعوقات التي تواجه بيئة الاعمال السعودية عند تطبيقها لمفهوم القيمة العادلة اذ تراوحت درجة الموافقة من (٤.٩٧) للفقرة رقم ٩ وهي لا تعتقد بيئة الاعمال السعودية وجود سوق يعكس قياس القيمة العادلة إلى (٣.٣٢) للفقرة رقم ١٥ وهي تعتقد بيئة الاعمال السعودية عدم ملائمة قياس القيمة العادلة في الشركات السعودية.

ويهدف اختبار الفرضية تم استخدام اختبار T-test والجدول رقم (٩) يوضح نتائج اختبار الفرضية.

جدول رقم (٩) نتائج اختبار الفرض الاول

T الجدولية	T المحسوبة	مستوى الدلالة sig	درجات الحرية
١.٩٨٤	٧.٦١٥	٠.٠٥	١٠٤

يتضح من الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى ثقة (٠.٩٥) ($\alpha=0.05$) كما يلاحظ أن مستوى الدلالة sig أقل من (٠.٠٥) وبما أن قاعدة القرار تشير إلى قبول الفرضية العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية، ورفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية . فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديله أي أن هناك معوقات تواجه بيئة الاعمال السعودية عند تطبيقها لمفهوم القيمة العادلة.

(ب) اختبار الفرضية الثابتة:

H₀: لا توجد آثار متوقعة لتطبيق مفهوم القيمة العادلة على دخل الشركات بعد تبني معايير المحاسبة الدولية في المملكة العربية السعودية.

بههدف الكشف عن الآثار المتوقعة لتطبيق مفهوم القيمة العادلة على دخل الشركات بعد تبني المملكة العربية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية، تم تخصيص الجزء الثاني من أداة الدراسة والتي تحتوي على ٨ فقرات ولقد تم اختيار مقياس LIKERT الخماسي، إذ يشير أفراد العينة على مدى موافقتهم على كل فقرة من الفقرات التي يتكون منها مقياس الاتجاه المقترح، وتم الاعتماد على قيمة الوسط الحسابي (٣) كمرجعية لتقييم درجة الموافقة على الفقرات من (٢٣-٣٠) من فقرات الاستبانة والتي تمت صياغتها وفقا لمراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي تم توزيعها على عينة الدراسة. ويمثل الجدول التالي (جدول رقم

١٢) توصيف آراء العينة حول الآثار المترتبة على تطبيق مفهوم القيمة العادلة على دخل الشركات في المملكة العربية السعودية:

جدول رقم (١٢) توصيف آراء العينة حول الآثار المترتبة على تطبيق مفهوم القيمة العادلة على دخل الشركات في المملكة العربية السعودية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
١	هناك علاقة بين تطبيق القيمة العادلة والدخل في بيئة الاعمال السعودية.	٣,٧٩	٠,٥٥	٤	مرتفعة
٢	تطبيق مفهوم القيمة العادلة يؤدي الى تعظيم منفعة المعلومات.	٣,٣٢	٠,٨٢	٨	متوسطة
٣	هناك آثار ايجابية لتطبيق القيمة العادلة على دخل الشركات في بيئة الاعمال السعودية.	٣,٧٩	٠,٥٥	٣	مرتفعة
٤	يؤدي تطبيق القيمة العادلة الى عدم ثقة المستثمرين بالقوائم المالية للشركات.	٣,٧١	٠,٦٩	٧	متوسطة
٥	يؤدي تطبيق القيمة العادلة الى جودة الافصاح المحاسبي بالقوائم المالية للشركات.	٣,٧٥	٠,٤٧	٥	مرتفعة
٦	يؤدي تطبيق القيمة العادلة الى تسهيل اجراء المقارنات بين القوائم المالية للشركات.	٤,٠٥	٠,٥٠	٢	مرتفعة
٧	يؤدي تعدد طرق قياس القيمة العادلة الى عدم موثوقيتها.	٤,١٥	٠,٣٦	١	مرتفعة
٨	قد يؤدي اعتماد اساس القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية الى فتح مجال كبير للتلاعب بما يخدم مصالح الإدارة.	٣,٧١	٠,٦٩	٦	متوسطة
	الإجمالي	٣,٧٨٢	٠,٢٦٨		

من الجدول السابق يتبين مايلي :

- ١- أن الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (٣.٧٨٢) يشير إلى موافقة مرتفعة على أن هناك آثار متوقعة لتطبيق مفهوم القيمة العادلة على دخل الشركات بعد تبني معايير المحاسبة الدولية في المملكة العربية السعودية.
- ٢- تتفاوت درجة الموافقة على الآثار المتوقعة لتطبيق مفهوم القيمة العادلة على دخل الشركات بعد تبني معايير المحاسبة الدولية في المملكة العربية السعودية إذ تراوحت درجة الموافقة من (٤.١٥) للفقرة رقم ٧ وهي: يؤدي تعدد طرق قياس القيمة العادلة الى عدم موثوقيتها، إلى (٣.٣٢) للفقرة رقم ٢ وهي: تطبيق مفهوم القيمة العادلة يؤدي الى تعظيم منفعة المعلومات.

اختبار الفرض الثاني:

تم اختبار هذا الفرض من خلال استخدام اختبار T-test، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم ١٣ التالي:

جدول رقم (١٣)

T الجدولية	T المحسوبة	مستوى الدلالة sig	درجات الحرية
١,٩٨٤	٦,٣١٢	٠,٠	١٠٤

يتضح من الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى ثقة (٠.٩٥) ($\alpha=0.05$) كما يلاحظ أن مستوى الدلالة sig اقل من (٠.٠٥) وبما أن قاعدة القرار تشير إلى قبول الفرضية العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية، ورفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية. فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديله أي أن هناك آثار متوقعة لتطبيق مفهوم القيمة العادلة على دخل الشركات في المملكة العربية السعودية بعد تبني معايير المحاسبة الدولية.

٥- المبحث الخامس : النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية المقترحة

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة التي قام بها الباحثان بشقيها النظري والميداني، يخلص الباحثان إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها ما يلي:

أولاً: نتائج البحث: توصل البحث إلى توافر دليل ميداني علي أن هناك مجموعة من المعوقات في بيئة الاعمال السعودية والعديد من الآثار نتيجة لتطبيق مفهوم القيمة العادلة على الدخل من أهمها:

- ١- أن بيئة الاعمال السعودية تعتقد بعدم صلاحية معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية محلياً، وذلك قد يعزى إلى الاختلاف بين البيئة الدولية والبيئة المحلية.
- ٢- بيئة الأعمال السعودية تعتقد بعدم جاهزية الشركات السعودية لتطبيق المعايير الدولية ، وقد يعزى ذلك إلى أن الشركات قد اعتادت على المعايير المحلية وهي تحتاج إلى وقت كاف وتحول تدريجي إلى المعايير الدولية.
- ٣- بيئة الأعمال السعودية ليس لديها إدراك كاف بمفهوم القيمة العادلة وقد يعزى ذلك إلى أن بيئة الأعمال السعودية قد اعتادت على تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية .
- ٤- لا تعتقد بيئة الأعمال السعودية وجود سوق مالي نشط يعكس قياس القيمة العادلة، وقد يعزى ذلك إلى أن الاسواق العربية ليست أسواق نشطة يتم التبادل فيها وفقاً للقيم الحقيقية .
- ٥- اعتقاد بيئة الاعمال السعودية بعدم وجود طرق واضحة وثابته لقياس القيمة العادلة في معايير التقارير الدولية وقد يعزى ذلك إلى وجود عدة طرق يتم من خلالها التوصل إلى القيمة العادلة في القياس المحاسبي.

- ٦- هناك خوف في بيئة الاعمال السعودية من عدم توحيد قياس القيمة العادلة في الشركات السعودية وقد يعزى ذلك إلى تعدد طرق القياس وقد تخضع عملية اختيار الطريقة وفقاً لمصالح الإدارة في تلك الشركات.
- ٧- القوانين المحلية غير كافية لضبط أسس قياس القيمة العادلة ، وقد يعزى ذلك إلى أن التشريعات المحلية لا تقوم بعملية ضبط لأسس القياس وإنما تتوافق مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية.
- ٨- بيئة الاعمال السعودية تأخذ بعين الاعتبار تكلفة تطبيق القيمة العادلة ، وقد يعزى ذلك إلى أن البرامج المحاسبية المطبقة في الشركات السعودية مصممة للقياس وفقاً للتكلفة التاريخية وأن هناك تكلفة إضافية على الشركات أن تتحملها عند تعديل أو استبدال تلك البرامج للقياس وفقاً للقيمة العادلة.
- ٩- ليس هناك كوادر مؤهلة قادرة على قياس القيمة العادلة ، وقد يعزى ذلك إلى أن المناهج في الجامعات لم تتناول مفهوم القيمة العادلة وبالتالي فإن الخريجين من أقسام المحاسبة في تلك الجامعات قد يحتاجون إلى تدريب على المعالجة وفقاً لمفهوم القيمة العادلة.
- ١٠- تطبيق مفهوم القيمة العادلة يؤدي إلى تعظيم منفعة المعلومات ، وقد يعزى ذلك إلى النتائج المستخرجة وفقاً لمفهوم القيمة العادلة تكون قريبة إلى الواقع الحقيقي لتلك النتائج.
- ١١- هناك آثار ايجابية لتطبيق القيمة العادلة على دخل الشركات في بيئة الأعمال السعودية ، وقد يعزى ذلك إلى أن هناك أهداف يتم تحقيقها عند إعادة تقييم أصول المنشآت وفقاً لمفهوم القيمة العادلة.
- ١٢- يؤدي تطبيق القيمة العادلة إلى عدم ثقة المستثمرين بالقوائم المالية للشركات وقد يعزى ذلك إلى تعدد طرق قياس القيمة العادلة وبالتالي فإن الإدارة قد تتلاعب بالقياس وفقاً لمصالحها.
- ١٣- يؤدي تطبيق القيمة العادلة إلى جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للشركات، وقد يعزى ذلك إلى واقعية ومنطقية البيانات المستخرجة من القوائم المالية والمتعلقة بأصول الشركات والتي تكون وفقاً لقيمتها الحقيقية.

ثانياً: توصيات البحث:

- بالإضافة إلى ما قد تعكسه النتائج السابقة من توصيات، يوصي الباحثان بما يلي:
- علي المملكة العربية السعودية أن تراجع متطلبات القيمة العادلة وأثارها علي ضوء الإمكانات والعوامل المتاحة لها لتقدير القيمة العادلة بالدقة المطلوبة.

- ضرورة إدخال معايير محاسبة القيمة العادلة في خطط المناهج الدراسية بالجامعات السعودية، مع عقد دورات وورش عمل بالاستعانة بمزاوولي مهنة المحاسبة والمراجعة لشرح الجوانب التطبيقية لهذا المفهوم وأثره في البيئة السعودية.
- ضرورة قيام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بعقد دورات للمحاسبين والمراجعين الممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة حول الجوانب التطبيقية لمعايير القيمة العادلة، لزيادة الوعي لمعدي ومراجعي التقارير المالية في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي.
- ضرورة دراسة وتحليل توجهات معايير المحاسبة الدولية بشأن القيمة العادلة واستخلاص الملائم منها لبيئة الممارسة المحاسبية السعودية، والعمل على إصدار معيار محاسبي سعودي للمحاسبة عن القيمة العادلة ، يتضمن تعريف واضح لمفهوم القيمة العادلة، وأسس قياسها ومتطلبات الإفصاح عنها ليلانم طبيعة العمل وفقا للبيئة السعودية وتشريعاتها.
- إجراء المزيد من البحوث التطبيقية في مجال العلاقة بين معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة وجودة المعلومات المحاسبية.

ثالثاً: دراسات وبحوث مستقبلية:

يري الباحثان في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساسا لبحوث مستقبلية، ومن أهمها ما يلي:

- القيمة العادلة وانعكاساتها على أسعار الأسهم لشركات المساهمة السعودية.
- نموذج محاسبي مقترح للقياس المحاسبي للقيمة العادلة لأصول التقييم بشركات البترول - دراسة تطبيقية.
- نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق القيمة العادلة على أداء وقيمة الشركات المسجلة بسوق الأسهم السعودي.
- إطار فكري مقترح لمراجعة القياس والافصاح عن القيمة العادلة في بيئة الأعمال السعودية.
- دور ومسؤولية مراقب الحسابات عن تقديرات الإدارة للقيمة العادلة - دراسة ميدانية مقارنة.
- أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات التقارير المالية لشركات المساهمة السعودية - دراسة تطبيقية.
- استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات حوكمة الشركات.

٦- مراجع البحث:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، فريد محرم فريد (٢٠١٣)، أثر الالتزام بقياس القيمة العادلة وفقاً لمطالبات معايير المحاسبة IAS، JFRS علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بهدف تحسين جودة التقارير المالية - دراسة ميدانية، الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة (٣٣)، العدد الأول، ص ص ٣٠٠-٣٥٥.
- أبو الخير، منثر طه (٢٠٠٩)، التقرير المحاسبي عن القيمة العادلة للأصول غير المتداولة دراسة ميدانية مقارنة للشركات العقارية المقيدة في أسواق المال العربية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الثاني، ص ص ١٩١-٢٥٧.
- الخطيب، حازم، والقشي، ظاهر (٢٠٠٤)، توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك علي الاقتصاد، مجلة الزيتونة العلمية، جامعة الزيتونة الأردنية، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص ص ٣٣-١.
- العبادي، مصطفى راشد (٢٠١٠)، مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة المعوودة لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة بالقوائم المالية - دراسة تحليلية مقارنة، الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩-١٨ مايو، ص ص ٤٥-١.
- المليجي، هشام حسن عواد (٢٠٠٩)، فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة في ضوء المعيار الأمريكي ١٥٧ بالإشارة إلى الأزمة المالية العالمية - دراسة ميدانية، الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة بنها، العدد الأول، ص ص ٢٠٧-٢٥٣.
- المليجي، هشام حسن عواد، وكريمة، دينا عبد العليم (٢٠١٢)، قياس الدقة التنبؤية للقيمة العادلة في البنوك التجارية دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث، العدد الثاني، ص ص ٨٥٩-٩١١.
- حمدي، فلة، ونوبلي، نجلاء (٢٠١٢)، استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٦-٧ مايو.
- خليل، محمد أحمد إبراهيم (٢٠٠٧)، مدخل مقترح لخصائص جودة معلومات القيمة العادلة في البنوك التجارية - دراسة نظرية تجريبية، الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة (٢٧)، العدد الثاني، المجلد الأول، ص ص ٦٣-١٣٢.
- درويش، عبد الناصر محمد عبد (٢٠٠٧)، تقييم اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية وانعكاساتها علي الوظيفة المحاسبية. دراسة ميدانية علي شركات التأمين الأردنية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثاني، ص ص ١٧٩ - ٢٢١.
- صالح، رضا إبراهيم (٢٠٠٩)، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد (٤٦) العدد الثاني، ص ص ٣٩-٩٨.
- وزارة الاستثمار (٢٠٠٦)، معايير المحاسبة المصرية، الهيئة العامة لسوق المال، القاهرة، جمهورية مصر العربية، يوليو. متاح علي الموقع التالي: <http://www.cma.gov.eg>

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Alexander, David., Bonaci, Carmen Giorgiana., and Mustata, Razvan v., (٢٠١٢) "Fair value Measurment in Financial Reporting" *Procedia Economic and Finance*, (٣), pp. ٨٤-٩٠.
- Benston, George J., (٢٠٠٨), " The Shortcomings of fair – value accounting described in SFAS ١٥, *Journal of Accounting and public policy*, ٢٧ (٢), march , pp. ١٠١-١١٤.
- Bougen, P.D., & Young, J., (٢٠١٢), "Fair value Accounting: simulacra and simulation", *Critical perspectives on Accounting*, ٢٣ (٤٠).
- Broadley , P., (٢٠٠٧), "Discussion of financial Reporting quality: is fair value aplus or aminus", *Accounting & Business Research*, ٣٧ (٣), pp. ٤٤ - ٥٨.
- Connell, Patricia Mc., (٢٠١٠), "Response to fair value Accounting, Financial Economics and the transformation of Reliability", *Accounting and Business Research*, ٤٠ (٣), ٢١١- ٢١٣.
- Financial Accounting standards Board (FASB) , (٢٠٠٦) statement of financial Accounting standards No. ١٥٧, "Fair value Measurements", Norwalk, Connecticut, paragraph ٥.
- Henry, Elaine., Holzmann, Oscar J., and Yang, ya –wen., (٢٠٠٧), "FASB : Fair Value Measurements: the next step", *Journal of corporate Accounting & finance*, ١٨ (٦).
- International Accounting Standard Board, (٢٠٠٨), "International Financial Reporting standards ٢٠٠٨"-IAS ٣٩: "Financial Instruments: Recognition and Measurement", London, united kingdom, paragraph ٩, p. ١٩٤٥.
- (٢٠٠٩), Exposure Draft: "Fair Value Measurement", London, united kingdom. May, p.٥.

- Jones, Denise A., and smith, Kimberly J., (٢٠١١), "comparing the value relevance, predictive value, and persistence of our comprehensive income and special item", **The Accounting Review**, ٨٦ (١), ٢٠٤٧- ٢٠٧٣.
- King, Alfred M., (٢٠٠٨), "Be Careful what you ask for: Is fair value Accounting really fair?", **International Journal of Disclosure and Governance**, ٥ (٤), pp. ٣٠٣٢.
- Landsman, w.R., (٢٠٠٧), "Is fair value accounting information relevant and reliable? Evidence from capital market research", **Accounting and Business Research**, special Issue: International Accounting policy forum, pp. ١٩-٣٠.
- Laux, Christian., and Leuz, christian., (٢٠١٠), "Did fair – value Accounting contribute to the financial crisis?" **Journal of Economic perspectives**, ٢٤ (١), winter, pp. ٩٣-١١٨.
- (٢٠٠٩), "The crisis of fair – value Accounting: Making sense of Recent Debate", **Accounting, organizations and society**, ٣٤ (٦-٧), pp. ٨٢٣-٨٣٩.
- Linsmeir, Thomas J., (٢٠١١), "Financial Reporting and financial crises: The Case for Measuring financial Instruments at fair value in the financial statements", **Accounting Horizons**, ٢٥ (٢), pp. ٤٠٩- ٤١٧.
- Reis, R., & stocken, p., (٢٠٠٧), "strategic consequences of Historical cost and fair value measurements", **Contemporary Accounting Research**, ٢٤ (٢), pp. ٥٥٧- ٥٩٤.
- Ryan, S. G., (٢٠٠٨), "Accounting in and for the subprime crisis", **The Accounting Review**, ٨٢ (٦), pp. ١٦٠٥- ١٦٣٨.
- Song, C.J., Wayne, B.T., and Han, Y., (٢٠١٠), "value Relevance of FAS No. ١٥٧ Fair Value Hierarchy Information and the Impact of Corporate Governance Mechanisms," **The Accounting Review**, ٨٥ (٤), pp. ١٣٧٥ - ١٤١٠.
- The Securities and Exchange commission (SEC), (٢٠٠٨), "Report and Recommendations Pursuant to section ١٣٣ of the Emergency Economic stabilization Act of ٢٠٠٨: study on Mark – to – Market Accounting", Release Date: December ٣٠, ٢٠٠٨, in Washington, D.C, Available at: http://www.sec.gov/news/studies/٢٠٠٨/market/market_١٢٣٠٠٨.pdf

١- ملحق البحث : الاستبانة

أخي عضو هيئة التدريس في قسم المحاسبة:.....(حفظه الله)
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....ويعد ،،،

يقوم الباحثان بإعداد بحثاً بعنوان " معوقات تطبيق القيمة العادلة وانعكاساتها المتوقعة علي دخل الشركات في ضوء تبني المملكة العربية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية - دراسة ميدانية"، وتحقيقاً لهذه الغاية قام الباحثان بإعداد هذه الاستبانة التي تحتوي على قسمين هما:

القسم الأول: معلومات عامة. القسم الثاني: فقرات الاستبانة.

لذا يأمل الباحثان في الاستفادة من خبرات سيادتكم ، حيث تمثل إجاباتكم أحد الدعائم الأساسية للبحث وما يسفر عنه من نتائج يرجاء قراءة هذه الاستبانة بتمعن وتعبئتها عن طريق وضع إشارة (X) تحت ما ترونه مناسباً ، ويؤكد لكم الباحثان أن هذه القائمة قد صممت لأغراض البحث العلمي فقط ، والمعلومات والآراء التي تفصحون عنها هي لأغراض التحليل الإحصائي فقط وسيتم التعامل معها بسرية تامة ، شاكرين لكم حسن تعاونكم .

وتفضلوا بقبول وافر التحية والتقدير ،،،،،

الباحثان

الجزء الأول : معلومات عامة

الجنس : ذكر انثى
الرتبة العلمية : أستاذ أستاذ مشارك أستاذ مساعد
عدد سنوات الخبرة : أقل من ٥ سنوات من ٥ سنوات - إلى أقل من ١٠ سنوات ١٠ سنوات فأكثر

الجزء الثاني: أبعاد الاستبانة

البعد الأول: مواقف تطبيق القيمة العادلة في الشركات السعودية بعد تبني معايير المحاسبة الدولية

رقم الفترة	الفترات	موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	موافق بدرجة متوسطة (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تمام (١)
١	هناك موافقة لدى بيئة الاعمال لتبني معايير المحاسبة الدولية					
٢	لا تدرک بيئة الاعمال السعودية اسباب التحول الى معايير المحاسبة الدولية					
٣	تعتمد بيئة الاعمال السعودية عدم صلاحية المعايير الدولية محلياً					
٤	تعتمد بيئة الاعمال السعودية عدم جاهزية الشركات لتطبيق المعايير الدولية					
٥	لا تدرک بيئة الاعمال السعودية مفهوم القيمة العادلة					
٦	لا تدرک بيئة الاعمال السعودية اسباب تبني القيمة العادلة في القياس المحاسبي.					
٧	ليس هناك دافعية واهتمام في بيئة الاعمال السعودية لتطبيق مفهوم القيمة العادلة.					
٨	لا تعلم بيئة الاعمال السعودية بالمعايير الدولية الخاصة بقياس القيمة العادلة.					
٩	لا تعتمد بيئة الاعمال السعودية وجود سوق يعكس قياس القيمة العادلة.					
١٠	لا تعتمد بيئة الاعمال السعودية وجود طرق واضحة وثابتة لقياس القيمة العادلة في معايير التقارير المالية					
١١	هناك تخوف في بيئة الاعمال السعودية من تبني قياس القيمة العادلة.					
١٢	تعتمد بيئة الاعمال السعودية ان هناك خروج عن المبادئ المحاسبية عند تطبيق القيمة العادلة في الشركات السعودية.					
١٣	تتخوف بيئة الاعمال السعودية من عدم وضوح مفهوم القيمة العادلة					
١٤	تتخوف بيئة الاعمال السعودية من عدم توحيد قياس القيمة العادلة في الشركات السعودية					
١٥	تعتمد بيئة الاعمال السعودية عدم ملائمة قياس القيمة العادلة في الشركات السعودية.					
١٦	تتخوف بيئة الاعمال السعودية من عدم قياس القيمة العادلة بفعالية وكفاءة.					
١٧	لا تعتمد بيئة الاعمال السعودية بانعكاس تطبيق القيمة العادلة على الاقتصاد المحلي بشكل إجمالي.					
١٨	التوانين المحلية غير كافية لضبط اسس قياس القيمة العادلة.					
١٩	عند تبني القيمة العادلة يتفق المحاسبين والاقتصاديين في تحديد الدخل.					
٢٠	بيئة الاعمال السعودية تاخذ بعين الاعتبار تكلفة تطبيق القيمة العادلة .					
٢١	سوف تلتزم بيئة الاعمال السعودية بتطبيق معيار التقييم المالي (قياس القيمة العادلة).					
٢٢	ليس هناك كوادر مؤهلة قادرة على قياس القيمة العادلة					
٢٣	أخرى (من فضلك أذكرها)					

مواقف تطبيق مفهوم القيمة العادلة في بيئة الاعمال السعودية

البعء الثاني: آثار تطبيق القيمة العادلة على دخل الشركات في بيئة الاعمال السعودية

المجال	رقم الفقرة	الفقرات	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جداً
الآثار المتوقعة لتطبيق القيمة العادلة على دخل المنشآت في المملكة العربية السعودية	٢٣	هناك علاقة بين تطبيق القيمة العادلة والدخل في بيئة الاعمال السعودية					
	٢٤	تطبيق مفهوم القيمة العادلة يؤدي الى تعظيم منفعة المعلومات					
	٢٥	هناك آثار ايجابية لتطبيق القيمة العادلة على دخل الشركات في بيئة الاعمال السعودية					
	٢٦	يؤدي تطبيق القيمة العادلة الى عدم ثقة المستثمرين بالقوائم المالية للشركات					
	٢٧	يؤدي تطبيق القيمة العادلة الى جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للشركات					
	٢٨	يؤدي تطبيق القيمة العادلة الى تسهيل اجراء المقارنات بين القوائم المالية للشركات					
	٢٩	يؤدي تعدد طرق قياس القيمة العادلة الى عدم موثوقيتها					
	٣٠	قد يؤدي اعتماد أساس القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية إلى فتح مجال كبير للتلاعب بما يخدم مصالح الإدارة					
	٣١	أخرى (انكرها من فضلك)					

وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين